

The Manhattan Declaration

Arabic Translation

The official text of the Manhattan Declaration is the copyrighted English version which can be downloaded at the Manhattan Declaration website.

Translations into other languages are provided as a courtesy and may not be exact.

[Manhattan
Declaration.org](http://ManhattanDeclaration.org)

بيان مانهاتن: نداء إلى الضمير المسيحي

مسودة بتاريخ 20 أكتوبر/تشرين الأول، 2009

تم النشر 20 نوفمبر/تشرين الثاني، 2009

تمهيد

المسيحيون هم ورثة لتقليد يربو على 2.000 سنة من المناداة بكلمة الله، تقليد يسعي إلى تحقيق العدالة في مجتمعاتنا، ومقاومة الاستبداد، ومد يد المساعدة بشفقة إلى الفقراء والمضطهدين والمتألمين.

رغم الإقرار بنقائص وعيوب المؤسسات والجماعات المسيحية في كل العصور، إلا أننا نؤكد على تراث أولئك المسيحيين الذين دافعوا عن الحياة البريئة بإنقاذ الأطفال الرضع المنبوذين من أكوام نفايات المدن الرومانية والذين شجبوا علنا موافقة الإمبراطورية على وأدهم. ونحن نذكر باحترام أولئك المؤمنين الذين ضحوا بحياتهم حين بقوا في المدن الرومانية للعناية بالمرضى والمحتضرين أثناء الإصابة بالطاعون، والذين ماتوا بشجاعة في الساحات الرومانية بدلا من إنكار ربهم.

بعد أن اجتاحت القبائل الهمجية أوروبا، لم تحافظ الأديرة المسيحية على الكتاب المقدس فحسب، بل وعلى أدب الثقافة الغربية وفنّها أيضاً. إن المسيحيين هم الذين كافحوا شرّ العبودية: فنذّدت المراسيم البابوية في القرنين السادس عشر والسابع عشر بممارسة العبودية وكانوا أول من حرم كل من تاجر في العبيد من الشركة المسيحية؛ ثمّ أنهى المسيحيون الإنجلييون في إنجلترا تجارة العبيد في تلك البلاد، بقيادة جون ويسلي وويليام ولبرفورس. وشكّل المسيحيون أيضاً -بقيادة ولبرفورس- مئات الجمعيات لمساعدة الفقراء والمساجين والأطفال الذين يعملون في المصانع.

وتحدّى المسيحيون في أوروبا ادّعاءات الملوك الإلهية وكافحوا بنجاح لتثبيت حكم القانون وللحفاظ على اتزان السلطات الحكومية، الأمر الذي مكن من تحقيق

الديمقراطية الحديثة. وفي أمريكا، كانت النساء المسيحيات في طليعة حركة التصويت. وكذلك حملات الحقوق المدنية العظيمة في خمسينات وستينات القرن العشرين كانت بقيادة مسيحيين يطالبون بتطبيق مبادئ الكتاب المقدس ويؤكدون على مجد صورة الله في كل إنسان بغض النظر عن جنسه أو دينه أو عمره أو طبقته الاجتماعية.

إنَّ نفس هذا الولاء للكرامة البشرية هو الذي قاد المسيحيين في العقد الأخير إلى العمل على إنهاء وباء المتاجرة بالبشر والعبودية الجنسية الوحشية المنقصة من قدر الإنسان، وتوفير العناية الرحيمة للمصابين بالإيدز في أفريقيا، ومدِّ يد العون في عدد كبير من قضايا حقوق الإنسان الأخرى - من التزود بمياه الشرب في الدول النامية إلى توفير المأوى لعشرات الآلاف من الأطفال الذين يتمتّمهم الحروب والمرض والتمييز الجنسي.

إنَّ المسيحيين اليوم، مثلهم مثل مَنْ سبقوهم في الإيمان، مدعوون للمناداة بإنجيل النعمة الثمينة، لحماية الكرامة الجوهرية للإنسان وللدفاع عن الصالح العام. وحرصاً على الإخلاص لدعوتها، أي الدعوة للتلمذة، يمكن للكنيسة - من خلال خدمتها للآخرين - أن تقدّم مساهمة عميقة للمصلحة العامة.

البيان

نحن -المسيحيين الإنجيليين والكاثوليك والأرثوذكس- قد اجتمعنا، بصورة مبدئية في نيويورك في 28 سبتمبر/أيلول، 2009، لإصدار البيان التالي، الذي نوقّع بالأصالة عن أنفسنا، لا نيابةً عن هيئاتنا، وإنما نتكلّم إلى ومن جماعاتنا. إننا نتعاون معاً طاعةً لله الواحد الحقّ، إله القداسة والمحبة المثلث الأقانيم، الذي امتلك حياتنا بالكامل ومن ثمّ يدعونا مع المؤمنين في كلّ العصور وكلّ الأمم للسعي وراء، والدفاع عن، مصلحة كلّ الذين يحملون صورته. ونحن إذ نقدّم هذا البيان نقدّمه في

ضوء الحقّ الراسخ في الكتاب المقدّس، وفي ضوء المنطق البشري الطبيعي (وهو، في وجهة نظرنا، هبة من الله المنان)، وفي طبيعة الإنسان ذاتها. إنّنا ندعو كلّ أصحاب النية الحسنة والمؤمنين وغير المؤمنين على حدّ سواء، إلى الدراسة المتأنّية والتأمّل النقدي في القضايا المطروحة إذ نناشد، مع القديس بولس، بهذا النداء ضمير الجميع أمام الله.

في حين تطالبا القضية الأخلاقية المسيحية باظهار الاهتمام ، بما في ذلك تقديم عناية خاصّة للفقراء والمستضعفين، إلّا أنّ ما يزعجنا على وجه الخصوص هو تعرّض حياة الأجنة والمعوقين والمسنين إلى خطر شديد في بلادنا اليوم؛ وأنّ شريعة الزواج، بعد أن لاطمها الانحلال الجنسي والخيانة الزوجية والطلاق، تتعرّض لخطر إعادة تعريفها للتكيّف مع المعتقدات العصرية؛ وأنّ الحرية الدينية وحقوق الضمير تتعرّض لخطر بالغ من قبل أولئك الذين يستعملون أساليب الإكراه لإرغام أهل الإيمان على التنازل عن قناعاتهم العميقة.

لمّا كانت قدسية الحياة البشرية، وكرامة الزواج بصفته اتحاداً بين الزوج والزوجة، وحرية الضمير والدين، مبادئ تأسيسية للعدل وللصالح العام، فإننا مدفوعون من خلال إيماننا المسيحي أن نتكلّم ونتصرّف دفاعاً عنها. فنحن نوّكد في هذا البيان على:

- (1) تساوي جميع البشر في الكرامة باعتبارهم مخلوقات مصمّين على صورة الله ذاته، ويملكون حقوقاً متأصلة في الكرامة والحياة على حدّ سواء.
- (2) أنّ الزواج هو اتحاد زوجي بين رجل واحد وامرأة واحدة، أمر به الله منذ الخليقة، وفهمه المؤمنون وغير المؤمنين على حدّ سواء تاريخياً على أنّه أولّ الشرائع الأساسية في المجتمع.
- (3) أنّ الحرية الدينية، متأصلة في شخص الله، وفي مثال المسيح، وفي الحرية والكرامة المتأصلة للبشر المخلوقين على صورة الله.

نحن مسيحيون من خلفيات تاريخية وطائفية شتى انضمنا معاً للتأكيد على حقنا - والأكثر أهمية، قبول التزامنا - في الكلام والعمل دفاعاً عن هذه الحقائق. إننا نتعهد بعضنا لبعض، ولإخوتنا المؤمنين، أنه ما من قوة على وجه الأرض، سواء كانت ثقافية أو سياسية، ستخيفنا لكي نصمت أو نرضخ. إنه من واجبنا أن نعلن إنجيل ربنا ومخلصنا يسوع المسيح كاملاً، في وقت مناسب وغير مناسب. أعاننا الله ألا نفشل في ذلك الواجب.

الحياة

"فَخَلَقَ اللهُ الْإِنْسَانَ عَلَى صُورَتِهِ. عَلَى صُورَةِ اللهِ خَلَقَهُ. ذَكَرًا وَأُنْثَى خَلَقَهُمْ." (تكوين 1: 27)

"وَأَمَّا أَنَا فَقَدْ أَتَيْتُ لِتَكُونَ لَهُمْ حَيَاةً وَلِيَكُونَ لَهُمْ أَفْضَلُ." (يوحنا 10: 10)

على الرغم من تحرك الرأي العام في اتجاه معارض للإجهاض، إلا أننا نلاحظ - وبحزن - أن المذهب المؤيد للإجهاض يسود اليوم في الحكومة الأمريكية. فهناك عدد كبير في الحكومة الحالية ممن يريدون جعل الإجهاض قانونياً عند أي مرحلة من مراحل تطوُّر الجنين، لا بل وتوفير الإجهاض لطالبيه على نفقة دافع الضرائب. تتبنى الأغلبية في مجلس النواب ومجلس الشيوخ وجهات نظر مؤيدة للإجهاض. فالمحكمة العليا، التي جرّد قرارها الفاسد لعام 1973، في قضية «رو ضد وايد»، الأجنة من الحماية القانونية، وواصل معاملة الإجهاض الاختياري على أنه حق دستوري أساسي، ولو أنه فرض بعض القيود على الإجهاض باعتبارها جائزة دستورياً. يقول الرئيس إنه يريد خفض "الحاجة" إلى الإجهاض - وهو هدف جدير بالثناء. لكنه تعهد أيضاً بتيسير الإجهاض وتوفيره بإزالة القوانين التي تمنع تمويل الحكومة، وتُلزم النساء اللواتي يطلبن الإجهاض بالانتظار فترات طويلة، وتُلزم القائمين على الإجهاض بتبليغ الوالدين في حالة القُصّر. إن إزالة هذه القوانين الفعالة

والمهمة المعارضة للإجهاض سوف تؤدي حتماً إلى زيادة عدد حالات الإجهاض الاختياري بشكل ملحوظ، والتي يهلك فيها عدد لا يحصى من الأطفال قبل الولادة. إنَّ التزامنا بقدسية الحياة ليس مسألة ولاء حزبي، لأننا نلاحظ أنَّ المسؤولين المنتخبين والمعيَّنين من كلا الحزبين السياسيين الرئيسيين، في السنوات الست والثلاثين منذ قضية «رو ضد وايد»، تواطؤوا على إباحة ما أطلق عليه البابا يوحنا بولس الثاني لقب «ثقافة الموت». إننا ندعو كلَّ المسؤولين في بلادنا، المنتخبين والمعيَّنين، إلى حماية وخدمة كلِّ فرد من أفراد مجتمعنا، بما في ذلك المهمَّشين والذين بلا صوت والأكثر عرضة للأذى بيننا.

إنَّ ثقافة الموت تقلل من شأن الحياة في كلِّ مراحلها وحالاتها بالترويج للاعتقاد بإمكانية التخلُّص من الحيوانات الناقصة أو غير الناضجة أو غير الملائمة. وكما توقع العديد من الأشخاص النبويين - أي الذين ينادون بكلمة الله بمجاهرة ضد خطايا المجتمع - فإنَّ الإقلال من شأن الحياة الذي بدأ بالإجهاض قد استفحل الآن. على سبيل المثال، يجري الآن الترويج لأبحاث مدمرة للأجنة البشرية وتمويلها من الخزانة العامة باسم العلم وفي سبيل تطوير معالجة ومداواة الأمراض والإصابات. يفضِّل الرئيس وعدد كبير من أعضاء الكونجرس توسيع أبحاث الأجنة لتشمل تمويل دافع الضرائب لما يسمَّى بـ "الاستنساخ العلاجي". يؤدي هذا إلى قتل أجنة بشرية تمَّ إنتاجها صناعياً بالجملة لغرض إنتاج مزارع خلايا وأنسجة جذعية مُحسَّنة وراثياً. وعلى الطرف الآخر من الحياة، فإن حركة قويَّة جداً تروِّج للانتحار بمساعدة آخر، وكذلك تحت على الموت الرحيم "الطوعي"، وهو ما يهدد حياة المسنين والمعوقين المستضعفين. علماً بأنَّ أفكار تحسين النسل مثل مذهب "الحياة الغير الجديرة بالحياة" طُرحت للمناقشة للمرة الأولى في العشرينات بواسطة مُفكرين في صالونات الصفوة في أمريكا وأوروبا. وبعدها لحقها العار ودُفنت من جرّاء الفظائع النازية في منتصف القرن العشرين، خرجت الآن من قبرها. إنَّ الفرق الوحيد هو أنَّ مذاهب تحسين النسل الآن ترتدي رداء "الحرية"، و"الاستقلال"، و"حرية الاختيار".

سنّحد ونثابر في جهودنا لتقليل السماح بالقتل الذي بدأ بالتخلّي عن الأجنّة وإجهاضهم. سوف نعمل، كما عملنا دائماً، على مدّ يد المساعدة، وتقديم التعزية والعناية للنساء الحوامل المحتاجات واللاتي ظلّمنَ بالإجهاض، حتّى وإن تطلّب ذلك الوقوف بحزم ضدّ الفكرة الفاسدة والمهينة القائلة بأنّه قد يكون في مصلحة النساء بطريقة ما الإذعان للقتل المتعمّد لأطفالهن غير المولودين. رسالتنا هي، وستكون دائماً، أنّ الحلّ المسيحي والإنساني الحقيقي العادل لحالات الحمل المسبّب للمشاكل هو أنّ نحبّ ونعتني كلّنا بالأُمّ والطفل على حدّ سواء.

إنّ الشهادة المسيحية النبوية الحقيقية ستدعو بإصرار أولئك الذين انتمّنوا على السلطة الدنيوية للقيام بالمسؤولية الأولى للحكومة: أي حماية الضعفاء والمستضعفين من الهجوم العنيف، وعمل ذلك بدون محسوبية أو تحيّز أو تمييز. يأمرنا الكتاب المقدّس بالدفاع عمّن لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم، وبالحدّث باسم من لا يستطيعون التحدّث عن أنفسهم. وهكذا فنحن ندافع ونتحدّث باسم الأجنّة، والمعوقين، والذين يحتاجون لمن يعولهم. إنّ ما يوضّحه الكتاب المقدّس ونور العقل، يجب علينا توضيحه. يجب أن نكون راغبين في الدفاع عن حياة إخوتنا وأخواتنا في كلّ مرحلة من مراحل التطور وفي كلّ حالة، حتّى وإن تعرّضنا نحن ومؤسساتنا للخطر أو لإنفاق الأموال.

لا ينحصر اهتمامنا داخل بلادنا فقط. فنحن نشهد حول العالم حالات الإبادة الجماعية و"التطهير العرقي"، والفسل في مساعدة الأبرياء الذين يعانون كضحايا للحرب، والإهمال وإساءة استغلال الأطفال، واستغلال العمّال المستضعفين، وتهريب البنات والشابّات بغرض الجنس، والتخلّي عن المسنّين، والظلم والتمييز العنصري، واضطهاد المؤمنين بكلّ المعتقدات، والفسل في اتّخاذ خطوات ضرورية لإيقاف انتشار الأمراض القابلة للمنع مثل الإيدز. ونحن نرى أنّ هذه الانحرافات تنبع من نفس المنبع وهو فقدان معنى كرامة الإنسان وقدسيتها الحياة البشرية التي هي الحافز

من وراء صناعة الإجهاض وحركات الانتحار بمساعدة آخر، والموت الرحيم، واستنساخ الأجنة البشرية للبحث الطبي البيولوجي. ولذا فإن مبادئنا الأخلاقية تتسق مع المحبة للبشر وللحياة، كما ينبغي أن تكون، وهذا يسري على جميع البشر في جميع الظروف.

الزواج

"فَقَالَ آدَمُ: «هَذِهِ الْآنَ عَظْمٌ مِنْ عِظَامِي وَلَحْمٌ مِنْ لَحْمِي. هَذِهِ تُدْعَى امْرَأَةً لِأَنَّهَا مِنْ امْرِءٍ أَخَذْتُ». لِذَلِكَ يَتْرُكُ الرَّجُلُ أَبَاهُ وَأُمَّهُ وَيَلْتَصِقُ بِامْرَأَتِهِ وَيَكُونَانِ جَسَدًا وَاحِدًا." (تكوين 2: 23-24)

"هَذَا السِّرُّ عَظِيمٌ، وَلَكِنِّي أَنَا أَقُولُ مِنْ نَحْوِ الْمَسِيحِ وَالْكَنِيسَةِ. وَأَمَّا أَنْتُمْ الْفُرَادُ، فَالْحُبُّ كُلُّ وَاحِدٍ امْرَأَتَهُ هَكَذَا كَنَفْسِهِ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلْتَهَبْ رَجُلَهَا." (أفسس 5: 32-33)

إنَّ خلق الرجل والمرأة في الكتاب المقدس واتحادهما في جسد واحد كزوج وزوجة إنما كان أعظم إنجازات خلق الله. يوهب الرجال والنساء - عند اتحادهم في الزواج - شرفاً عظيماً باعتبارهم شركاء مع الله ذاته، وذلك بمواصلتهم دورة الحياة وتربية الأطفال. فالزواج، إذن، هو اللبنة الأولى للمجتمع البشري - بل هو بحق المؤسسة التي تقوم عليها كل المؤسسات البشرية الأخرى. نشير في التقليد المسيحي إلى الزواج بأنه "الزواج المقدس" للإشارة إلى حقيقة أنه مؤسسة شرعها الله، وباركها المسيح باشتراكه في عرس قانا الجليل. نجد في الكتاب المقدس، أن الله نفسه يبارك الزواج ويرفع شأنه إلى أعلى درجة.

تؤكد الخبرة البشرية الواسعة أن الزواج هو المؤسسة الأصلية والأهم لصيانة صحة وتربية ورفاهية كل الأشخاص في المجتمع. حيثما يكون الزواج مُكرِّمًا، وحيثما تزدهر ثقافة الزواج، ينتفع الجميع - الأزواج أنفسهم، وأطفالهم، والجماعات

والمجتمعات التي يعيشون فيها. أمّا حيثما تبدأ ثقافة الزواج بالتآكل، سرعان ما تظهر الأمراض الاجتماعية من كلّ نوع. ومع الأسف، فقد شهدنا على مرّ العقود الماضية تآكلًا حثيثًا لثقافة الزواج في بلادنا. وربما كان أصدق المؤشرات - وأخطرها - هو زيادة معدل المولودين "خارج نطاق الزواج". فقبل أقل من خمسين سنة، كانت النسبة أدنى من 5 بالمائة. أمّا اليوم فهي أكثر من 40 بالمائة. إنّ مجتمعنا - ولا سيّما قطاعاته الأفقر والأكثر عرضة للأذى، التي يزيد فيها معدل المولودين "خارج نطاق الزواج" بكثير عن المعدل القومي - يدفع ثمنًا باهظًا في شكل الجنوح، وإدمان المخدّرات، والجريمة، والسجن، وانعدام الأمل، واليأس. أمّا المؤشرات الأخرى فهي التعايش الجنسي بدون زواج، الذي اتّسع انتشاره، وارتفاع نسبة الطلاق بشكل مدمر.

نحن نعترف بحزن أنّ المسيحيين ومؤسساتنا كثيرًا ما أخفقوا بشكل مخزٍ في تأييد مؤسسة الزواج وفي ضرب مثال يحثّذي به العالم للمعنى الحقيقي للزواج. وإننا نتوب عن مدى اعتناقنا لثقافة الطلاق بسهولة ولزومنا الصمت عن الأعراف الاجتماعية التي تقوّض دعائم كرامة الزواج، وندعو كلّ المسيحيين إلى عمل نفس الشيء.

ويجب -تدعيمًا للأسر- أن نتوقّف عن تمجيد الانحلال الجنسي والخيانة ونعيد بين شعبنا إحساسًا بالجمال والسرّ والقداسة العميقة للمحبّة الزوجية الوفيّة. ويجب أن نُصلح السياسات الطائشة التي تساهم في إضعاف مؤسسة الزواج، بما في ذلك فكرة الطلاق من جانب واحد المُخزّية. ويجب أن نعمل في المجالات الدينية والثقافية والقانونية على أن نغرس في الشباب الفهم الصحيح لمعنى الزواج، ومتطلّباته، ولماذا هو يستحقّ الالتزام والتضحية التي يقدمها المتزوجون.

إنّ ظاهرة إعادة تعريف الزواج من أجل الاعتراف بالعلاقات مع نفس الجنس ومعاشرة أكثر من شريك واحد لها أحد أعراض تآكل ثقافة الزواج، لا سببه. إنها

تعكس فقد الفهم لمعنى الزواج كما يجسده قانوننا المدني والديني والتقليد الفلسفي الذي ساهم في تشكيل القانون. ومع ذلك يلزم مقاومة هذه الظاهرة، لأن الرضوخ لها يعني التخلي عن إمكانية إعادة الفهم الصحيح للزواج، وكذلك التخلي عن أمل إعادة بناء ثقافة زواج صحيّة، واستبداله بالاعتقاد الكاذب والمدمر بأن الزواج عبارة عن الرومانسية وغيرها من لوازم الاشباع الأخرى عند البالغين، لا أنه يشتمل على التناسل والشخصية الفريدة وقيمة الأعمال والعلاقات التي يتشكّل معناها بملاءمتها مع توليد الحياة ودعمها وحمايتها. في المشاركة الزوجية وتربية الأطفال (الذين هم ثمرة محبة والديهم الزوجية باعتبارهم هبات من الله)، نكتشف الأسباب والمنافع العميقة لعهد الزواج.

نحن نسلم بأنّ هناك مَنْ يميلون إلى تصرفات وعلاقات مثليّة وتعدّدية، كما أنه هناك من يميلون إلى أشكال أخرى من التصرف اللا أخلاقي. وإننا نشفق على أصحاب هذه الميول؛ فنحترمهم باعتبارهم بشرًا يملكون كرامة مساوية ومتأصلة وعميقة؛ ونحن نعبر عن التقدير للرجال والنساء الذين يكافحون، بمساعدة قليلة في أغلب الأحيان، من أجل مقاومة إغراء الرضوخ للرغبات التي يعتبرونها، مثلما نعتبرها نحن، منحرفة. وإننا نقف معهم حتّى عندما يتعثرون. فنحن خطاة، مثلنا مثلهم، عجزنا عن بلوغ قصد الله لحياتنا. وفي حاجة دائمة، مثلنا مثلهم، إلى صبر الله ومحبته ومغفرته. إننا ندعو جماعة المسيحيين بكاملها أن تقاوم اللاأخلاقية الجنسية، وفي الوقت نفسه أن تمتنع عن التعاضّي عن من يستسلمون لها وإدانتهم. إن رفضنا للخطية، مع أنه راسخ، لا يجب أبدًا أن يتحوّل إلى رفض للخطاة. ذلك أن كلّ خاطئ، بغض النظر عن الخطية، محبوب من الله، الذي لا يسعي إلى تدميرنا، لكن بالأحرى إلى هداية قلوبنا. فيسوع يدعو كلّ الذي يضلّون عن طريق الفضيلة إلى "طريق أفضل". وبصفتنا تلاميذه سنمدّ يد المساعدة في محبة لمعونة كلّ الذين يسمعون النداء ويودّون تليبيته.

ونحن نسلم بوجود أشخاص مخلصين يخالفوننا الرأي، ويخالفون تعليم الكتاب المقدس والتقليد المسيحي، في مسائل المبادئ الأخلاقية الجنسية وطبيعة الزواج. بعض الذين يدخلون في علاقات جنسية مثلية (أي شاذة) ومع شركاء متعددين، لا شك أنهم يعتبرون اتحاداتهم زواجا حقيقيا. إلا أنهم يعجزون عن فهم أن الزواج يصبح زواجا بالتكامل الجنسي بين الرجل والمرأة، وأن الزواج -بما يحتويه من مشاركة شاملة للحياة متعددة المستويات- يتضمن وحدة جسدية من النوع الذي يوحد الزوج والزوجة بيولوجيا باعتبارهما وحدة تناسلية. ذلك بأن الجسد ليس مجرد أداة يستخدمها الشخص في الاستعراض، وإنما هو في الحقيقة جزء من الكيان الشخصي للإنسان. فالبشر ليسوا مجرد مراكز وعي أو عاطفة، أو مجرد عقول أو أرواح، تسكن أجساما غير شخصية. إنما الشخص وحدة متفاعلة من جسد وذهن وروح. الزواج هو ما يؤسسه رجل واحد وامرأة واحدة عندما يتركان الآخرين جميعا ويتعهدان بالالتزام الدائم ببعضهما البعض، فيؤسسان شركة في الحياة على كل مستوى من مستويات الوجود -البيولوجية، العاطفية، المزاجية، العقلانية، والروحية- على أساس تعهد يُختتم ويُكمل ويُحقق بالاتصال الجنسي المُحب الذي يصبح الزوجان فيه جسداً واحداً، وليس ذلك بالمعنى المجازي فقط، لكن بتحقيقهما معاً الشروط السلوكية للتنازل. ولهذا ففي التقليد المسيحي، ومن الناحية التاريخية في القانون الغربي، ليست الزيجات المكتملة قابلة للانحلال أو الإبطال على أساس العقم، بالرغم من أن طبيعة العلاقة الزوجية تتشكل وتتركب بناء على توجهها الجوهرى نحو مصلحة التنازل الكبرى.

نحن نفهم أن العديد من مواطنينا، بما في ذلك بعض المسيحيين، يظنون أن التعريف التاريخي للزواج بأنه اتحاد رجل واحد وامرأة واحدة هو إنكار للمساواة أو الحقوق المدنية. ويتساءلون كيف يردون على الحجة القائلة بأنه لا يقع عليهم أذى أو على أي واحد أذى إذا منح القانون رجلين أو امرأتين يعيشان معاً في شراكة جنسية منزلة "الزواج". فمهما يكن من أمر لا يؤثر هذا على زيجاتهم الخاصة، أليس كذلك؟

لكن عند الفحص لا يمكن أن تقوم حجة أن القوانين التي تحكم نوعاً واحداً من الزواج لن تؤثر على نوع آخر. وإن كانت تثبت أي شيء، فهي تثبت أكثر مما ينبغي لها: ذلك أن فرضية كون المنزلة القانونية لنوع من علاقات الزواج لن تؤثر على أي نوع آخر لن تدافع عن العلاقات مع نفس الجنس فقط، بل يمكن الاستشهاد بها بنفس القدر من الصحة لتأييد العلاقات مع شركاء متعددين، وأسر متعددة الزوجات، بل وحتى معيشة الإخوة والأخوات في علاقات زنى مُحرمّة. فهل يجب الاعتراف بها على أنها زيجات قانونية، تماشيًا مع مبدأ المساواة أو الحقوق المدنية، وهل لن يكون لها تأثيرات على العلاقات الأخرى؟ كلا. إن الحق هو أن الزواج ليس شيئاً مجرداً أو محايداً يمكن للقانون تعريفه وإعادة تعريفه شرعياً لإرضاء أصحاب السلطة والنفوذ.

ليس لأحد الحق المدني في اعتبار علاقته غير الزوجية زواجاً. إن الزواج حقيقة موضوعية - أي اتحاد عهدي بين زوج وزوجة - من واجب القانون الاعتراف به ودعمه لأجل العدل والصالح العام. وإذا أخفق في عمل ذلك، ترتبت على ذلك مضار اجتماعية حقيقية. أولاً، تتعرض للخطر الحرية الدينية للذين يعتبرون هذا الأمر متعلقاً بالضمير. وثانياً، تنتهك حقوق الآباء حيث يتم استخدام الحياة العائلية وبرامج تدريس الجنس في المدارس لتعليم الأطفال أن الفهم المتفتح يخلع صفة "الزواج" على شراكات جنسية يؤمن العديد من الآباء أنها ليست زواجاً ولا أخلاقية في جوهرها. ثالثاً، يضر الصالح العام للمجتمع المدني عندما يغدو القانون نفسه، في وظيفته التربوية الحاسمة، أداة لإضعاف الفهم الصحيح للزواج الذي يعتمد عليه ازدهار ثقافة الزواج في أي مجتمع اعتماداً حيويًا. من المحزن أننا اليوم أبعد ما نكون عن التمتع بثقافة زواج مزدهرة. لكن إذا بدأنا عملية إصلاح قوانيننا وتقاليدنا لإعادة بناء مثل هذه الثقافة، فإن أسوأ شيء نعمله هو إعادة تعريف الزواج بطريقة تجسد في قوانيننا إعلاناً كاذباً عن ماهية الزواج.

ولذا فإننا بدافع الحبّ (لا "العداء") والاهتمام المتعقل بالصالح العام (لا "الإجحاف")، نتعهّد بالاجتهاد دون انقطاع للمحافظة على التعريف القانوني للزواج بأنه اتحاد بين رجل واحد وامرأة واحدة وبإعادة بناء ثقافة الزواج. وكيف يمكننا -نحن المسيحيين- عمل غير ذلك؟ فالكتاب المقدّس يعلمنا أنّ الزواج هو عنصر مركزي من عهد الله مع خليقته. إنّ الاتحاد بين الزوج والزوجة يعكس كذلك الرابطة بين المسيح وكنيسته. وهكذا فكما كان المسيح مستعداً، بدافع الحب، لتسليم نفسه من أجل الكنيسة في تضحية كاملة، نحن أيضاً مستعدون، بمحبة، لتقديم ما يلزم من التضحيات لأجل كنز الزواج الذي لا يُقدَّر بثمن.

الحرية الدينية

"رُوحُ السَيِّدِ الرَّبِّ عَلَيَّ، لِأَنَّ الرَّبَّ مَسَحَنِي لِأُبَشِّرَ الْمَسَاكِينَ، أُرْسَلَنِي لِأَعْصِبَ مُنْكَسِرِي الْقَلْبِ، لِأُنَادِيَ لِلْمَسَبِّينَ بِالْعِتْقِ، وَلِلْمَأْسُورِينَ بِالْإِطْلَاقِ." (إشعيا 61: 1)

"أَعْطُوا إِذَا مَا لِقَيْصَرَ لِقَيْصَرَ وَمَا لِلَّهِ لِلَّهِ." (متى 22: 21)

كان الكفاح من أجل الحرية الدينية عبر القرون طويلاً ومريراً، لكنه ليس فكرة مبتكرة أو تطوراً حديثاً. إنّ طبيعة الحرية الدينية متأصلة في شخص الله نفسه، الله الذي يُعرَف بالكامل في حياة يسوع المسيح وعمله. لمّا كان المسيحيون الأوائل مصمّمين على اتّباع يسوع بأمانة في الحياة والموت، تمثّلوا بأسلوب تجسّده: "هل أرسل الله المسيح، كما يفترض البعض، طاغيةً يهدّد بالخوف والإرهاب؟ لا، وإنما أرسله في لطف ووداعة...، لأنّ الإكراه ليس من صفات الله" (رسالة إلى ديوغنيطوس 7: 3-4). هكذا فإنّ حقّ الحرية الدينية له أساس في مثال المسيح نفسه وفي كرامة البشر أنفسهم المخلوقين على صورة الله - وهي كرامة، كما أعلن الآباء المؤسسين للفكر المسيحي، متأصلة في كلّ إنسان، ويعلمها الجميع بممارسة المنطق السليم.

يعترف المسيحيون بأنّ الله وحده هو ربّ الضمير. والحرية من الإكراه الديني هي حجر زاوية الضمير غير المُقَيّد. لا يجب أن يُرغم أحد على اعتناق أيّ دين ضدّ رغبته، ولا يجب أن يُحرّم أي مؤمن من عبادة الله طبقاً لما يمليه عليه ضميره، أو من التعبير بحرية وعلناً عن معتقداته الدينية التي يعتزّ بها جداً. وما ينطبق على الأفراد ينطبق على الجماعات الدينية أيضاً.

إنّه من السخرية أنّ أولئك الذين يزعمون اليوم بأحقّيتهم في قتل الأجنة والمُسْنين والمعوقين وبحقّهم أيضاً في القيام بممارسات جنسية لا أخلاقية، بل وبحقّهم في الاعتراف بالعلاقات المرتبطة بهذه الممارسات والتصديق عليها بقوة القانون - من السخرية أنّ مثل هؤلاء الأشخاص الذين يدّعون هذه "الحقوق" هم في أغلب الأحيان في طليعة من يدوسون على حرية الآخرين في التعبير عن التزاماتهم الأخلاقية الدينية وعن قداسة الحياة وعن كرامة الزواج باعتباره اتحاداً زوجياً بين زوج وزوجة.

ونحن نرى هذا، على سبيل المثال، في المجهود المبذول لإضعاف أو إزالة مبادئ الضمير، ومن ثمّ إرغام المؤسسات المعارضة للإجهاض (ومن ضمنها المستشفيات والعيادات التابعة لهيئات دينية)، والأطباء والجراحين والممرضات وموظّفي الرعاية الصحية الآخرين المعارضين للإجهاض، على التوصية بالإجهاض، بل وفي بعض الحالات على إجراء الإجهاض أو المشاركة فيه. ونراه في استعمال القوانين المناهضة للتمييز لإجبار المؤسسات الدينية، وأصحاب الأعمال التجارية، ومتعهدي الخدمات على الامتثال لنشاطات متنوعة يرون أنّها لا أخلاقية للغاية وإلا توقّفوا عن العمل. بعد فرض "الزواج المثلي" بحكم القضاء في ولاية ماساشوستس، على سبيل المثال، اختارت منظمات خيرية كاثوليكية - بعد تردد كبير - إنهاء عملها الذي دام قرناً من الزمان في مجال اختيار أسر صالحة للأطفال اليتامى بدلاً من الامتثال لأمر قضائي يضطرها إلى تسليم الأيتام لأسر مثلية (الوالدان فيها من نفس الجنس) وهو

الأمر الذي يحمل مخالفة للتعليم الأخلاقي الكاثوليكي. وفي نيو جيرسي، بعد الموافقة على مشروع قانون يسمح بتأسيس "اتحادات مدنية" شبه زوجية، حُرمت مؤسسة ميثودية من إعفائها الضريبي عندما رفضت، على أساس الضمير الديني، السماح باستعمال وتشغيل مرافق تمتلكها في إجراء مراسيم تبارك الارتباطات الشاذة جنسياً. وفي كندا وبعض الدول الأوروبية، حُكِم رجال الدين المسيحيون بسبب وعظهم عن المعايير الكتابية المضادة لممارسة الشذوذ الجنسي. هذا وتهدّد قوانين جريمة الكراهية الجديدة في أمريكا بتهيج شبح نفس الممارسة هناك.

توازى في العقود الأخيرة العدد المتزايد لقضايا "قانون السوابق والأحكام القضائية" مع انخفاض احترام القيم الدينية في أجهزة الإعلام والأوساط الأكاديمية والقيادة السياسية، مما أدّى إلى تقييد الممارسة الحرة للدين. ونحن نعتبر هذا تطوراً مشؤوماً، ليس فقط بسبب تهديده للحريّة الفردية المكفولة لكل شخص، بغض النظر عن إيمانه أو إيمانها، لكن لأن هذا الاتجاه يهدّد الصالح العام وثقافة الحرية أيضاً، التي يستند إليها نظامنا الحكومي الجمهوري. إنّ القيود على حرية الضمير أو حرية استئجار المؤسسات الدينية أفراداً من نفس الديانة أو ممن يؤيّدون معتقداتها الأخلاقية التي يملئها عليها الضمير، على سبيل المثال، تقوّض قدرة الطبقة المتوسطة للمجتمع على الاستمرار، وهي الحاجز الضروري ضدّ السلطة المغرورة للدولة، مما يؤدّي إلى تسلل الاستبداد حثيثاً الى المجتمع وهو ما حذّر منه توكوفيل¹ بشكل نبوي. ذلك أنّ تفكك المجتمع المدني هو مقدمة للاستبداد.

نحن -المسيحيين- نأخذ الحضّ الكتابي على احترام وطاعة أصحاب السلطة بجديّة. ونؤمن بالقانون وبسيادة القانون. إنّنا نعترف بواجب الامتثال للقوانين سواء كانت على هوانا أو لا، إلاّ إذا كانت قوانيناً ظالمة بشكل خطير أو تفرض على الخاضعين لها عمل شيء ظالم أو غير أخلاقي. إنّ الغرض الكتابي للقانون هو حفظ النظام

¹ Alexis de Toqueville, *Democracy in America*.

وخدمة العدالة والصالح العام؛ إلا أن القوانين الظالمة - وخصوصاً القوانين المؤدية إلى إرغام المواطنين على القيام بعمل ظالم - تقوّض دعائم الصالح العام، بدلاً من تدعيمه.

نعود إلى الأيام الأولى للكنيسة فنقول إنَّ المسيحيين قد رفضوا المساومة على كراتهم بالإنجيل. ففي أعمال 4، أمر بطرس ويوحنا بالتوقف عن الكرازة. فكان جوابهم: "إِنْ كَانَ حَقًّا أَمَامَ اللَّهِ أَنْ نَسْمَعَ لَكُمْ أَكْثَرَ مِنْ اللَّهِ، فَاحْكُمُوا. لِأَنَّنا نَحْنُ لَا يُمَكِّنُنَا أَنْ لَا نَتَكَلَّمَ بِمَا رَأَيْنَا وَسَمِعْنَا." علّمت المسيحية عبر القرون أن العصيان المدني ليس مسموحاً به فقط، ولكنه مطلوب أحياناً. ليس هناك دفاع عن حقوق وواجبات الضمير الديني أبلغ من دفاع مارتن لوثر كنج، الابن، في «رسالة من سجن برمنجهام». كتب كنج من وجهة نظر مسيحية واضحة، واستشهد بكتاب مسيحيين مثل أوغسطينوس وتوما الأكويني، فعلم أن القوانين العادلة ترفع شأن البشر وتشرّفهم لأنها متأصلة في القانون الأخلاقي الذي مصدره النهائي هو الله نفسه. أمّا القوانين الظالمة فتُحط من قدر البشر. فبما أنها لا تملك سلطة غير الإرادة البشرية المحضة، فهي تفتقر إلى أيّ قدرة على إلزام الضمير. إنَّ استعداد كنج لدخول السجن، بدلاً من الامتنال للظلم القانوني، كان نموذجاً ملهماً لجيله.

لأننا نُكرّم العدل والصالح العام، فلن نمتثل إلى أيّ مرسوم يفرض علينا إرغام مؤسساتنا بالمشاركة في عمليات الإجهاض، والأبحاث المدمرة للأجنة، والمساعدة على الانتحار، والموت الرحيم، أو أيّ فعل آخر مضادّ للحياة؛ ولن نرضخ لأيّ حُكم يقول بإجبارنا على مباركة العلاقات الجنسية اللا أخلاقية، ومعاملتها على أنها زيجات أو أنها مساوية للزيجات، أو الامتناع عن إعلان حقيقة المبادئ الأخلاقية واللا أخلاقية والزواج والعائلة كما نعرفها. سوف نُعطي لقيصر ما لقيصر بالكامل وبغير تدمر. لكننا لن نعطي لقيصر ما هو لله مهما كانت الظروف.

لجنة الصياغة

روبرت جورج

أستاذ علم التشريع، جامعة پرینستون

تيموثي جورج

أستاذ بكلية لاهوت بيسون، جامعة سامفورد

تشاك كولسون

مؤسس مركز تشاك كولسون للنظرة العالمية المسيحية (لانسداون، بولاية فرجينيا)

حقوق الطبع 2009 تشارلز كولسون، روبرت جورج، تيموثي جورج